العرب
الخميس 2021/03/18
السنة 43 العدد 12003

المماطلة والتوظيف السياسي عنوان أزمة المؤسسات الإعلامية المصادرة في تونس

صحافيو إذاعة شمس يرفضون القرارات المسقطة

ملف معلق منذ عشر سنوات

تتهم الهيئات المسؤولة عن الإعلام في تونس الحكومات المتعاقبة بالمماطلة في حل مشكلة المؤسسات الإعلامية المصادرة وبغياب الشفافية والوضوح في التعامل معها، وسط حالة من الارتباك تعيشها المؤسسات المعنية، وفي ظل تفاقم المشاكل المالية التي تهدد ديمومتها.

خالد هدوي

تونس – حذّرت الهيئات المشرفة على قطاع الإعلام في تونس من عدم جدية الحكومة في معالجة ملفات المؤسسات الإعلامية المصادرة وغياب الرؤية الواضحة في إعادة هيكلتها، ما يجعل مستقبل تلك المؤسسات المتخبطة في مشاكل مادية غامضا ودون حلول تذكر.

ونبّه مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا) الاثنين مما أسماه "مؤشرات خطيرة تحف بتناول رئيس الحكومة هشام المشيشي ملف الإعلام" داعيا إياه إلى "ضرورة مراجعة سياسته في هذا المجال على قاعدة استقلالية القطاع وضمان حرية التعبير والصحافة وإعلاء شأن المصلحة العامة".

وعبّر المجلس في رسالة مفتوحة نشرتها الهيئة بصفحتها على فيسبوك عن تفاجئه من "تعاطي الحكومة مع ملف إذاعة شمس أف أم المصادرة وخاصة تعيين مديرة عامة لها بشكل مفاجئ ودون الرجوع للهيئة، فضلا عن اعتماد أسلوب التعتيم في التعاطي مع عملية التفويت فيها للقطاع الخاص".

واعتبر المجلس أن المشيشي "يُصرّ على عدم التداول في ملف الإعلام المصادر في إطار الشفافية والوضوح بما يضمن عدم توظيفه من أية جهة كانت".

هشام السنوسي

نحن في صراع لمحاولة عزل الإعلام عن التجاذبات السياسية

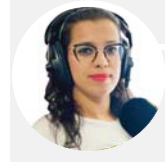

خولة السليتي

نحمّل المشيشي وأعضاء لجنة المصادرة مسؤولية حسم الملف

وحثّ المجلس المشيشي على ضرورة التنسيق في ما تختص به الهيئة دستورا وقانونا، منبها إلى أن "عدم الالتزام بالشفافية والوضوح في كل مراحل وإجراءات التفويت في إذاعة شمس أف أم لا يعد سوى تأكيد على غياب الرؤية والإرادة الحرة".

ويعد ملف الإعلام المصادر رهانا مهما لحكومة المشيشي، بعد فشل الحكومات المتعاقبة في حل مشاكله، إذ صادرت الدولة التونسية مؤسسات إعلامية بعد ثورة يناير 2011 وعينت إدارات خاصة للإشراف عليها حتى التفويت فيها للقطاع الخاص.

وتعيش هذه المؤسسات حالة من الغموض والارتباك أثرت على سير العمل فيها، ما جعلها تعاني من مشاكل مالية كبرى انعكست على وضعيات الصحافيين العاملين فيها.

وأفاد هشام السنوسي عضو "الهايكا" بأن "الملف على طاولة البحث، وطال الحديث عنه"، وأضاف "مع الأسف لم يحسم إلى حد الآن".

وذكر في تصريح لـ"العرب" "آن الأوان للحسم في المسألة، ونحن معنيون بإذاعة شمس التي هناك اتفاق للتفريط فيها للقطاع الخاص، فضلا عن إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم".

ويقول السنوسي "تخيم الممارسات السياسية على كل الملفات المتعلقة بالإعلام، ونحن الآن في صراع لمحاولة عزل الإعلام عن التجاذبات السياسية والحفاظ على استقلالية القطاع، ومنذ سنة 2011 لا توجد حكومة واحدة حاولت بجدية أن تساهم من موقعها في إصلاح الإعلام، بل تفكّر في كيفية الاستثمار وتحويله إلى أداة دعاية".

وأشار إلى أن "الهيئة تتعرض إلى الكثير من الضغوط الحزبية (في إشارة إلى الحزام السياسي للحكومة)، حيث تمتلك حركة النهضة وقلب تونس قنوات غير قانونية، يجب غلقها".

وبالموازاة مع ذلك دخل صحافيو وعاملو إذاعة شمس أف أم في اعتصام مفتوح بمقر الإذاعة بداية من الاثنين، للتعبير عن رفضهم القطعي والمطلق لتعيين الصحافية حنان الفتوحي على رأس الإذاعة.

واعتبروا قرار التعيين مسقطا لا يستجيب لوضعية المؤسسة المالية الصعبة التي تحتاج إلى متصرف إداري ومالي له خبرة في إدارة المؤسسات ذات الصعوبات المالية، معربين عن استعدادهم لخوض كل الأشكال النضالية دفاعا عن المؤسسة وخطها التحريري، والنأي بها عن كل التجاذبات السياسية.

وأفادت رئيسة فرع نقابة الصحافيين بإذاعة شمس خولة السليتي بأن "المؤسسة محل مصادرة منذ 10 سنوات ولا يزال مصيرها غامضا إلى الآن، وديمومتها مهددة، ووضع المصادرة حال دون توفير المنتوج الإعلامي اليومي"، وقالت "حرية الإعلام مصادرة".

وأضافت في تصريح لـ"العرب" "استبشرنا خيرا عند طلب عروض جدية للتفويت في المؤسسة، لكن تم رفضها، والتعيين الأخير بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، المؤسسة تتطلب شخصية متفرغة للعمل ويتوفر فيها شرط الكفاءة، ونرفض التعيين المسقط الذي عانينا منه سابقا".

ولم تخف السليتي المساعي السياسية المعرقلة للتفويت في المؤسسة للقطاع الخاص، وقالت "التدخل السياسي في المسألة لم يكن مقترنا بحكومة المشيشي فحسب بل أيضا ارتبط بالحكومات السابقة، وكلما اقتربنا من انفراج الأزمة ظهرت مشكلة جديدة تعرقل عملية التفويت".

وأشارت رئيسة فرع نقابة الصحافيين بإذاعة شمس إلى أن "العاملين بالمؤسسة مستعدون للتصدي لكل من يسعى من قريب أو من بعيد إلى الضغط على المؤسسة، ونحن منفتحون على كل التحركات والخيارات".

كما دعت رئيس الحكومة وأعضاء اللجنة المصادرة ووزير المالية إلى "تحمل مسؤولياتهم ورفع أياديهم عن المؤسسة بوضع رؤية واضحة لحسم الملف".

وتعاني المؤسسات المصادرة من ضبابية متواصلة تحول دون وضوح الرؤية بشأن وضعياتها المالية والإدارية.

وفضلا عن إذاعة شمس تعتبر دار الصباح من أعرق المؤسسات الإعلامية التونسية، حيث تأسست سنة 1953 وتصدر ثلاث صحف، اثنتيْن يوميّتين وواحدة أسبوعية، وتعاني من فوضى غير مسبوقة، إضافة إلى إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم التي تعاني من فوضى تسيير العمل، وتم الاتفاق بين النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين و"الهايكا" على إلحاقها بالإذاعة العمومية، لكن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

كما تعاني مؤسسة "كاكتوس برود" من تردي الأوضاع الاجتماعية والإدارية حيث لا يتمتع الصحافيون والعاملون في المؤسسة بالتغطية الاجتماعية مع عودة المضايقات والتوعّد بالطرد التعسفي لمجرد الاختلاف في الآراء مع المتصرف القضائي، إضافة إلى غياب الشفافية في طريقة التعيينات في مؤسسة مصادرة تحت إشراف الدولة.

والمتصرف القضائي هو مدير عام يُعيّنه القضاء التونسي للإشراف على المؤسسات المصادرة، لأنّه لم يتم الحسم في وضعيّتها القانونيّة بعد عملية المصادرة.

وسبق أن استنكرت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والجمعية العامة للإعلام عدم جدية الحكومة في تناول هذه الملفات.

وفي فبراير الماضي أفادت النقابة والجمعية في بيان مشترك بأن وفدا نقابيا يضم ممثلين عنهما إلى جانب ممثلي فروع النقابتين في كل من إذاعة شمس ودار الصباح ومؤسسة "كاكتوس برود" انسحب من جلسة عمل انعقدت مع وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بمقر الوزارة، بعد رفضه التوقيع على أي محضر اتفاق في التعهدات التي كان قدمها شفويا بحجة أن الجلسة هي فقط لتبادل الآراء والنقاش وليست للتفاوض.

وأدانتا استخفاف الوزير بحجم المشاكل التي تعيشها المؤسسات الإعلامية المصادرة والتي تهدد ديمومتها، معربتين عن رفضهما لطريقة تعامله مع الهياكل النقابية وما أبداه من إقصاء وأحادية في التعامل مع هذه الملفات.

وتتصاعد وتيرة الاتهامات لأطراف معينة بشأن توظيفها هذه المؤسسات لأغراض سياسية شخصية. ويرى متابعون أن وضعية هذه المؤسسات مرشحة للتصعيد، في ظل إقحام ملف الإعلام في المصالح الحزبية، مع تنامي رغبة كل طرف في السيطرة على هذه المؤسسات لتحقيق أهداف سياسية.

موسكو وبرلين تتبادلان الاتهامات بشأن تقييد عمل وسائل الإعلام

برلين – انتقدت السلطات الروسية، نظيرتها الألمانية بسبب مزاعم تتعلق بفرض قيود على محطة "آر.تي" التلفزيونية الحكومية، وهددت بفرض قيود على وسائل الإعلام الألمانية في روسيا، في سياق اتهامات متبادلة بين الطرفين بتقييد عمل الإعلام، وتكرر سابقا بين موسكو وعواصم غربية أخرى.

وقالت ماريا زاخاروفا المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية "نحن ندعو برلين بكل جدية إلى ضمان العمل بشكل طبيعي لمحطة آر.تي".

وشكت زاخاروفا من غلق حساب للمحطة وطالبت بإنهاء شامل لكل التدابير المقيدة لعمل المحطة، وهددت بالرد قائلة "وسنجد أنفسنا في الحالة الأخرى مجبرين على اتخاذ تدابير مضادة صارمة حيال وسائل الإعلام الألمانية في روسيا"، دون أن تذكر تفاصيل محددة.

وذكرت أن البنوك في ألمانيا ترفض فتح حساب تجاري لـ"آر.تي" بسبب ضغوط من السلطات، ودعت إلى إلغاء كافة القيود التي تمارَس على المحطة.

وأضافت زاخاروفا "إننا ما زلنا نتطلع إلى حل ودي"، مضيفة أنه لم يتم تلقي أي رد فعل من برلين على الانتقادات حتى الآن.

من جهته، أعرب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس عن رفضه الواضح للتهديدات الروسية لوسائل الإعلام الألمانية.

وقال في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية ولمجلة "دير شبيغل"، إن "حرية الصحافة ليست مادة للتفاوض، وقد أبلغنا الجانب الروسي اليوم بهذا الأمر على نحو لا لبس فيه".

وأضاف الوزير المنتمي إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الأربعاء "مهمتنا وواجبنا هو خلق مجال حر حتى يتمكن الصحافيون من أداء عملهم".

وأجرى ميغويل برغر وكيل وزارة الخارجية اتصالا هاتفيا مع السفير الروسي في برلين سيرجي نتشاييف لتوضيح موقف الحكومة الألمانية.

وكانت وزارة الخارجية الروسية قد شكت في وقت سابق من وجود قيود على عمل محطة "آر.تي" في ألمانيا وهددت باتخاذ عقوبات حيال وسائل الإعلام الألمانية المعتمدة في موسكو.

وأضاف ماس، أنه يجب أن تتمكن وسائل الإعلام في الخارج من التغطية الميدانية بشكل مستقل وحر ويرى أن "هذا متاح في ألمانيا، ويجب أن يكون الحال كذلك في روسيا أيضا، فحرية الصحافة والرأي هي عمود أساسي لديمقراطيتنا".

ولفت إلى أن المراسلين الألمان في الخارج يسهمون بعمل مهم في هذا الأمر، وتابع "لذلك فإننا نعمل ليس في ألمانيا وحدها ولكن في كل أنحاء العالم من أجل أن تتمكن وسائل الإعلام من التغطية بحرية وبشكل مستقل".

وتنتقد روسيا عزم البنك الذي يتولى الشؤون المالية لـ"آر.تي" إغلاق حسابها بحلول نهاية مايو.

وكشفت زاخاروفا عن أن العشرات من البنوك الألمانية والدولية ترفض التعاون مع المحطة.

وتقول روسيا إن الضغوط السياسية قد زادت منذ الإعلان عن أن قناة "آر.تي الألمانية" التي تبث عبر الإنترنت ستصبح قناة تلفزيونية كاملة.

وتواجه "آر.تي"، التي كانت تُعرف باسم "روسيا اليوم"، انتقادات بكونها جزءا من آلة الدعاية التابعة للكرملين.

وكان من المقرر أن تبدأ البث في ديسمبر، إلا أنها لم تحصل بعد على الترخيص.

ولا تنظر دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بارتياح لمساعي وسائل الإعلام الروسية التوسع في دولها، إذ واجهت "آر.تي" أيضا عقبات مماثلة عند إطلاق قناتها الفرنسية وحتى بعد بدئها العمل.

واتهمت "آر.تي" أجهزة الإليزيه باستبعادها، مضيفة أن الرئاسة رفضت طلبات اعتماد صحافيي قناتها الناطقة بالفرنسية عدة مرات.

وتشددت السلطات الفرنسية مع مجموعتي "آر.تي" و"سبوتنيك" الروسيتين، بعدما اتهمهما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سابقا بالتصرف "كأدوات تأثير.. ودعاية كاذبة" أثناء الحملة الرئاسية الفرنسية عام 2017.

هايكو ماس

واجبنا هو خلق مجال حر حتى يتمكن الصحافيون من العمل

وجرى حادث مشابه في روما عندما "لم يمنح فريق الرئيس الفرنسي الإذن لقناة آر.تي لحضور قمة" قادة دول جنوب الاتحاد الأوروبي السبع (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، مالطا)، بحسب القناة.

وأضافت أن "طلب الاعتماد قُبل لكن عندما وصل فريقنا إلى إيطاليا توقف الجهاز الإعلامي للإليزيه عن الرد على اتصالات صحافيينا".

وفي الولايات المتحدة أيضا لم تهدأ الاتهامات المتبادلة للإعلام الروسي بالتضليل ونشر الدعاية، واتهمت مرغريتا سيمونيان، رئيس تحرير شبكة "آر.تي"، الولايات المتحدة بأنها "تمارس الكذب إعلامياً".

وردت السلطات الروسية بتعديلات أقرها البرلمان على قانون الإعلام، تتيح لوزارة العدل الروسية تسجيل أي وسيلة إعلامية تتلقى التمويل الخارجي على قائمة "العملاء الأجانب" الروسية، بعد خطوة مماثلة من واشنطن.

إنستغرام تستخدم الذكاء الاصطناعي لحماية المراهقين

نيويورك – كشفت منصة إنستغرام عن سلسلة تدابير ترمي لحماية المستخدمين الأصغر سنا، بما يشمل تكنولوجيا تستعين بالذكاء الاصطناعي والتلقين التلقائي للتكهن بسن المستخدمين.

وتهدف التدابير الجديدة إلى الحد من التفاعلات بين المراهقين والبالغين لجعل منصتها أكثر أمانا للمستخدمين الشباب، وذلك كجزء من جهودها المستمرة للحفاظ على أمان أعضاء المجتمع الأصغر سنا.

وتفرض قواعد إنستغرام أن يكون مستخدموها قد أتمّوا سن الثالثة عشرة على الأقل.

وأكدت الشبكة في منشور عبر مدونة أنه "رغم صدق الكثيرين في شأن سنهم، ندرك أن بعض الصغار قد يكذبون في شأن تاريخ ميلادهم. نريد أن نبذل جهودا إضافية للحيلولة دون ذلك".

ولم تعط إنستغرام المنضوية ضمن سلسلة تطبيقات فيسبوك، أي تفاصيل بشأن الأداة التي تطورها لرصد السن الحقيقية للمستخدمين، مكتفية بالإشارة إلى أنها تستند إلى "الذكاء الاصطناعي والتلقين التلقائي".

كما أعلنت الخدمة أنها ستمنع البالغين من إرسال رسائل إلى القصّر الذين لا يتابعون حساباتهم تفاديا لحصول أيّ تفاعلات غير مرغوب فيها.

وسيتلقى المستخدمون الأصغر سنا إشعارات بشأن البالغين الذين أظهروا "سلوكا قد يكون مشبوها"، ما يهدف إلى الحد من التفاعلات.

وأضافت إنستغرام "على سبيل المثال، إذا ما أرسل شخص بالغ عددا كبيرا من طلبات الرسائل أو المتابعة لأشخاص دون سن 18 عاما، سنستخدم هذه الأداة لتنبيه الأشخاص المرسل إليهم من خلال رسائل خاصة وإعطائهم إمكانية إنهاء الاتصال أو حظر الشخص البالغ أو الإبلاغ عنه أو تقييده".

وأوضحت المنصة أن هذه الخاصية الأخيرة ستكون متوافرة "في بعض البلدان" اعتبارا من مارس الحالي، من دون تحديد هذه البلدان، معربة عن أملها في تعميمها على العالم أجمع قريبا.

وتذكر المطالبات المستخدمين الصغار بعدم الشعور بالضغط للرد على الرسائل وتوخي الحذر عند مشاركة الصور أو مقاطع الفيديو أو المعلومات مع شخص لا تعرفه.

ويتمّ الآن أيضا تشجيع المستخدمين المراهقين الجدد الذين قاموا بالتسجيل في إنستغرام على جعل الحساب خاصا.

وإذا اختاروا إنشاء حساب عام، فإن إنستغرام ترسل لهم إشعارا لاحقا يسلط الضوء على مزايا الحساب الخاص ويذكرهم بالتحقق من الإعدادات.

وبينما تنتقل إنستغرام إلى التشفير التام من طرف إلى طرف، فإنها تستثمر في الميزات التي تحمي الخصوصية وتحافظ على أمان الأشخاص دون الوصول إلى محتوى الرسائل المباشرة.

ويشكل التطبيق التحدي الأكبر للآباء بسبب احتمال تعرض الأطفال لصور إباحية أو مشاهد غير لائقة.

منصة تزداد شعبية خصوصا بين الشباب